



في هذا العدد

عهد الدستور... والأمل

منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، بدأ ان لبنان دخل مرحلة جديدة، ميزها عن سواها من المراحل الاداء المؤسساتي في شتى ميادين الدولة. ليس مغالاة القول، انه اذا ما سارت الامور في هذا العهد على ما شرعت فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية منذ تبوؤ عون الرئاسة الاولى، فهو سيكون عهد الانجازات في الحياة السياسية اللبنانية، اقله خلال العقد الاخير بعد شغور استغرق اكثر من عامين.

عمليا، فتح انتخاب الرئيس عون نافذة الامل وشرعها على احتمالات جدية لبناء الدولة العصرية، الجامعة للتعدد والتنوع اللبنانيين في اطار من الوحدة. وهذا تجلي في سلسلة انجازات كانت تبدو خلال المرحلة المنصرمة كأنها استعصاءات جديدة تزيد من حياة اللبنانيين ارباكا وتشنجا، خصوصا وان العقد الاخير شهد كل صنوف الانقسامات العمودية والافقية. كانت كلها من نوع "هيولي" يصعب الامساك بها لمعالجتها، حتى صار التندر على اللبنانيين وعنهم، بأنهم يحترفون الخلافات والاختلافات حتى الثمالة.

قبل ملء الفراغ الرئاسي، وصل لبنان الى حائط مسدود على كل المستويات، حتى ان القضايا الحياتية تحولت ازمان طائفية ومذهبية ومناطقية. جميعنا يذكر ازمة النفايات ومطامرها التي صار لها هويات طائفية. الا ان الرئيس عون منذ قسمه امام البرلمان نجح الى حد ما، في ازالة كل ما سبق من تشنجات واصطفافات، جاعلا من الدستور والقوانين الحَكَم الفصل، حيث اصبحت الانقسامات من طبيعة ديمقراطية، وتنافس على تقديم الاصوب والافضل لكل لبنان. في هذا المعنى وصف البعض العهد بـ"عهد الدستور والقوانين".

واذا كان الجيش ومعها المؤسسات الامنية نجحوا في النأي عن هذه الانقسامات، كما برعوا في الاداء العسكري والامني ذودا عن أمن لبنان واللبنانيين في ظل تطورات اقلها خطر وقاتل، لم يكن خافيا على احد ان مؤسسات الدولة وضعت نفسها في حال معالجة طوارئ الامور فقط، خشية من صخرة الانقسامات التي تدرجت في طول البلاد وعرضها. اما الآن، يأمل اللبنانيون في ان يتغير الوضع، اذ ان البرلمان، مصدر التشريع وحاضن الديمقراطية، تحوّل من "تشريع الضرورة" الى مؤسسة فاعلة في التشريع والمساءلة والمحاسبة تحت سقف القوانين والدستور، بعيدا من الخطابات الساعية الى استقطابات لا تزيد العمل السياسي الا تعقيدا. اما الحكومة، فالعمل جار على ترجمة عنوانها، اي استعادة ثقة اللبنانيين بمؤسساتهم الدستورية التي تصدعت بفعل حدة الانقسامات السابقة. عمرها الزمني - على قصره - مليء بالاعمال، فلم تقصر في معالجة الصعوبات التي كانت تبدو احيانا انها قد تعيد عقارب الساعة إلى ما قبل ملء الشغور الرئاسي. عقد مجلس الوزراء عشرات الجلسات بعضها استثنائي، واصر نحو الف وخمسمئة قرار استنادا الى مئات المراسيم، فضلا عن احالة عشرات مشاريع القوانين الى مجلس النواب لدرستها وبتها.

كثير من الشؤون السياسية والديبلوماسية والمعيشية والقضائية والامنية كان وسيكون له نصيب من المعالجة والمناقشة المستفيضة، ابرزها اقرار قانون الانتخابات النيابية المزمعة، الموازنة وسلسلة الرتب والرواتب، قرار تحرير التراب الوطني من الارهاب التكفيري استكمالا لكل التضحيات التي تكبدتها المؤسسات العسكرية والامنية على مستويي الامن الاستباقي ومكافحة الارهاب، واطلاق يد الجهات الرقابية في مكافحة الفساد ومراقبة مكامن الخلل والهدر.

اذا كان احد لا ينكر هذه الانجازات، فإن احدا لا يعتريه الوهم بأن البلد صار يوازي الدول المستقرة. لكن ما يبعث على التفاؤل بغد افضل هو ان مواقف رئيس الجمهورية تؤكد يوما بعد يوم اصراره على تنفيذ ما وعد به اللبنانيين في قسمه. وهذا بالتحديد هو الامل.

"الامن العام"